

بسم الله الرحمن الرحيم

## الشورى فريضة وضرورة حتمية وحق للمسلمين

في عرض لعلاقة الدين بالدولة في الإسلام، وكيف إن على الدولة القيام بتنفيذ ما جاء به الشرع لتنظيم حياة الناس، مثل تنظيم القضاء وتعديل الشهود وجمع الزكاة وتفريقها على مصارفها، وتقرير الجهاد ووضع الخطط لمساره، يصل الدكتور محمد عمارة إلى نتيجة مفادها أن " علاقة السياسية بالدين في نهج الإسلام إنها [واجب مدني] اقتضاه ويقترضه [الواجب الدين] الذي فرضه الله على المؤمنين بالإسلام " <sup>1</sup>.

ما ذهب إليه الدكتور محمد عمارة صائب ولكنه لم يتطرق إلى الآلية الإسلامية - المتمثلة في الشورى - لتأسيس الدولة وإدارة سياستها وتحديد مسارها الذي تكتنفه عقبات الصراع المحتوم كسنة من سنن الله على الأرض لقول الله سبحانه وتعالى: **[[وَقُلْنَا أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ]]** <sup>2</sup>، وقوله تعالى: **[[وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّهَدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا]]** <sup>3</sup>. ويفسر الدكتور مصطفى محمود هذه الآيات بقوله: " .. والله يشرح لنا في الآيات أسرار حكمته في هذا الناموس العجيب. فهو يدفع بالأقوياء بعضهم على بعض ويكسر الجبابرة بجبابرة من جنسهم ليستطيع الضعفاء أن يعيشوا ويمارسوا العبادة في صوامعهم ومساجدهم فهذا القانون هو مظلة أمان تحمينا من جبروت الجبارين لأن الله يستنفذ طاقتهم في ضرب بعضهم بعضاً، فقد تقررت السنة الإلهية من البداية **[[بعضكم لبعض عدو]]** " . ويضيف الدكتور مصطفى محمود " بأن هيجل وصف قانون تضارب الأضداد هذا بالجدلية المثالية كقانون يعمل فقط في مجال الفكر، ثم جاء ماركس ليحصره في مجال المادة زاعماً أنه يعمل بذاته مما خلق من المادة كل صور الحياة وليفق من هذه الآراء مذهباً يسخره للأهواء السياسية فيما يسمى بالصراع الطبقي " . ويستمر الدكتور مصطفى محمود في تفسيره إلى أن يقول: "

<sup>1/</sup> العلمانية ونهضتنا الحديثة، د. محمد عمارة ص ٣٦

<sup>2/</sup> سورة البقرة الآية ٣٦

<sup>3/</sup> سورة الحج الآية ٤٠

وكل هذه الأخطاء لا نجدتها في القرآن الذي أشار إلى قانون تضارب الأضداد منذ ألف وأربعمائة سنة... فالقرآن يعلمنا أولاً: إن هذا القانون شامل لا هو مادي كما يقول ماركس ولا مثالي كما يقول هيجل. ويعلمنا ثانياً: إن هذا القانون مخلوق وليس خالقاً فهو مجرد أداة في يد الله سبحانه وتعالى يصلح بها حياة الناس ويحرك بها الأحداث نحو توازن محمود بين مختلف القوى لكي لا يطغى طرف على طرف " ١ .

مما تقدم ندرك إن من واجبات الدين ما لا يقوم إلا عبر دولة وإن هذه الدولة مجابهة بصراع لابد منة **[بعضكم لبعض عدو]**، وهنا تبرز ضرورة الآلية السياسية التي فرضت على المسلمين لتكوين الدولة والسير بها متفادية للصراع الداخلي ومنتصرة في صراعتها الخارجي، وتكمن هذه الآلية في آية الشورى **[وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ]**<sup>٢</sup>، لأن **[أمرهم]** تعني كل شئون إمارتهم وسياستها **[وبينهم]** تشير لكلهم. عليه فالدولة في الإسلام واجب مدني بتكليف ديني ظاهر الضرورة أوجب على كل مسلم المشاركة من خلال الشورى في قيام ومسار هذه الدولة لتكون على قدر ما أوجبت له، وهنا تتبثق أهمية تساؤل الدكتور رجب بودبوس في كتابه **[الإسلام ومسألة الحكم]** عن الشورى كتكليف ديني بعد انتفاء اتحاد ذات المتلقي عن السماء بذات الحاكم وقائد التجربة بالتحاق الرسول صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى وتركه الأمر **[الحكم]** شورى بين المسلمين.

" إذا كانت الشورى نصاً قرآنياً وإذا كانت صفة ملازمة للمؤمنين، فهل يمكن أن يحرم الناس منها باسم آليات أخرى للممارسة كالديمقراطية ومجالس التمثيل والنيابة ؟

وإذا كان من المستحيل أن ينوب أحد بالصلاة أو بالصوم عن آخر فكيف تجوز النيابة عنه **[قهرأ]** بالرأي والمشاركة ؟  
وإذا كان لا يوجد تخصيص في ممارسة الشورى ولا تحديد لمن يستشار فمن أين جاءت ولاية الفقيه **[والشيخ وتوليتهما للخير]** ؟

<sup>١/</sup> من أسرار القرآن الكريم، د. مصطفى محمود، ط أخبار اليوم  
<sup>٢/</sup> سورة الشورى الآية ٣٨

ولما كان أمر الشورى للمسلمين جميعاً في كل شؤونهم [صحة، تعليم، صناعة، بيئة، أمن، دفاع، إنتاج، تجارة] أي بما هو متميز عن الدين ألا يعني هذا أن للناس الحق في إدارة شؤونهم؟  
أذن الدولة مهمة المسلمين أنفسهم، واجتماع السقيفة هو أول اجتماع تأسيسي للدولة<sup>1</sup>.

وهنا يبرز تكليف ديني أشار إليه الدكتور رجب، لمجابهة سنة إلهية فسرّها الدكتور مصطفى محمود، مع ناتج هو واجب مدني اقتضته تكاليف دينية كما وضح الدكتور عمارة. عليه يمكن القول إن المشاركة في الأمر [السلطة] في الإسلام تكليف ديني بنص آية الشورى، أوجب على كل مسلم الدخول في دائرة الشورى بحسب الوسع ومن ثم السباحة مع تيارها أينما اتجه مساره طلباً للأجر من الله سبحانه وتعالى لقول الرسول صلى الله عليه وسلم [[فإنما المؤمن كالجمل الأنف حيثما قيد انقاد]]. فالشورى بنص الآية هي حكم الله أو حكومة الله، المصطلح الذي دار حوله الكثير من اللغط والتساؤل مثل أسئلة الدكتور رجب في كتابه.

هل حكومة الله للناس ممكنة؟

كيف نعرف إرادته؟

كيف نتبين حكمه؟

كيف ينزل عقابه؟

كيف نعرف مشيئته؟

وأضاف الدكتور رجب لقطع الطريق على من يقول بكفاية الأحكام والقواعد الشرعية في القرآن الكريم بقوله .. بالتأكيد ترك لنا الرسول صلى الله عليه وسلم القرآن محفوظاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بما يحتويه من أحكام وقواعد ومبادئ عبر القرون، لكن المسألة في هذا السياق تطرح إشكالية مفهومية: فهل نفهم على وجه الدقة آياته ومبادئه وقواعده وعبره<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>/ الإسلام ومسألة الحكم، د. رجب بو ديبوس – تلخيص مجلة محور الشاهد الإصدار الثاني ٢٠٠٣م  
<sup>2</sup>/ المصدر نفسه

على ما تقدم فأية الشورى هي حكم الله في مسألة الأمر [السلطة والحكم] بنص القرآن الكريم، وتمثل التفويض من الله سبحانه وتعالى لجمهور المسلمين لحكم أنفسهم متفادين الصراع الداخلي ومنتصرين في صراعهم الخارجي المحتوم، ومسؤولين عن تنفيذ ما أوجبه الدين في شأن الأمر عبر الانتخاب والاختيار، مما يقطع الطريق فعلاً على من يريد تهميش فريضة الشورى ليحقق أهدافه و مصالحه عبر الامتيازات الضخمة في الكتاب والسنة لولاية الأمر، مثل الطاعة التي جعلت من طاعة الله سبحانه وتعالى لقوله سبحانه وتعالى [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ]، وكذلك شرعية القرار التي وصلت لدرجة السنة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم [فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ]. [من حديث رواه أحمد والترمذي والدرامي وأبو داود وابن حبان والمتن لابن ماجة]. ومن جهة أخرى نجد أن هذه الطاعة لولاية الأمر ضمن متطلبات مقابلها جنة عرضها السماوات والأرض. ورفض الطاعة ولو تحايلاً مصيره في هذه الآية [وَمَنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَتَذُنُّ لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ]، وهذا الحكم مستحق لأن وجودنا في الحياة الدنيا اختبار لقول الله سبحانه وتعالى [الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ]، أي " ليختبركم أيكم أكثر طاعة "٤. فبعد كل هذه الامتيازات لولاية الأمر الإسلامية والتي لم يحوزها إلا الأنبياء والرسل، لا يعقل أن يجعل الله العليم الحكيم نظام الأمر فوضى لمن غلب، وتكون النتيجة أن يحكم المسلمين أصحاب الغرض والفاستقن والأطفال والمجانين وغير المسلمين، ويجعل السيف يصول ويجول ويقرر ما نحن فيه من هزيمة، وكذلك لا يعقل أن يكون حكم الله بيد متعنت لا يفقه في السياسة، يورد المسلمين المهالك بتأويل متصور يخفي نفسية مريضة بشهوة فرض الرأي وبدعوى لا يسندها إلا إدعاء باطل، لأن الرسول صلى الله عليه

١/ سورة النساء الآية ٥٩

٢/ سورة التوبة الآية ٤٩

٣/ سورة الملك الآية ٢

٤/ تفسير ابن كثير

وسلم أوردتها بيضاء نقية: [[لا تنزلهم على حكم الله فإنك لا تدري أتصيب فيه أم تخطئ، بل أنزلهم على حكمك]].

عليه أقولها إن حكم الله في الأمر [السلطة والحكم] هو الشورى لعامة المسلمين بحسب استطاعة الأداء ومن يخالف فريضة الشورى لم يحكم بما أنزل الله - أكرر - لم يحكم بما أنزل الله، ولا شرعية خارج إطار الشورى بإدعاء الضرورة لأن الشورى من حقوق المسلمين ولا ضرورة مع الحقوق [قاعدة شرعية]. وأيضاً لأن الشورى ضرورة لدفع صراع حتمي قال به القرآن الكريم فلا يجوز تجاوزها لمزايدة سياسية تقول إن العامة إن أعطوا السلطة أفسدوها، فالله أعلم حيث وضع ثقته، وكذلك لا يجوز الاستناد إلى تطاول مفهوم الغلبة في الزمن لإعطائه الشرعية مهما قيل عن إجازة علماء - الله أعلم بحالهم بين جزرة السلطة وعصاها - للمفهوم الخاطئ، فالله سبحانه وتعالى كفر النصارى القائلين بمفهوم التثليث مع تطاوله في الزمن وإقرار معظم القساوسة والرهبان له لما يزيد عن ستة قرون لأن القرآن الكريم أنزل في القرن السابع الميلادي. ومن جهة أخرى - وهذه نقطة مهمة - لا يجوز الاستناد على الظنون ذريعة لعدم المطالبة بالتطبيق لأن الظن لا ينجي لقول الله سبحانه وتعالى: **[[إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا]]**<sup>١</sup> ، ومن هنا فالمسلم ملزم بمراقبة أقوال وأفعال الغير ووزنها بميزان الشرع قبل التأييد والمتابعة وذلك سهل فالقرآن الكريم لم يفرط في شيء، قال تعالى: **[[وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ]]**<sup>٢</sup>، فالشورى مدخل واضح للضرورة للأمر [السلطة والحكم] في الإسلام بنص الآية وبدفاع الرسول صلى الله عليه وسلم الواضح عنها في سيرته العطرة، فقد راهن بحياته لتثبيتها وذلك حين رفض عرض قبيلة بني عامر بن صعصعة بأن يقوموا معه بالمال والرجال على أن يكون لهم الأمر [السلطة] من بعده ، وكان الرفض و الدعوة في أحلك لحظاتها فقد مات أبو طالب حاميه وماتت أمنا خديجة عليها السلام وكانت تمثل المساندة المعنوية، وقد يؤس من خير ثقيف وعاد من الطائف تحت حماية المطعم بن عدي

<sup>١</sup>/ سورة يونس الآية ٣٦

<sup>٢</sup>/ سورة محمد الآية ٢٩

على شركه مجيراً<sup>١</sup>. وفوق كل هذا إحاطة الفرس لأرض أبناء معد بن عدنان واضطراره صلى الله عليه وسلم ليهاجر نصف المسلمين وقتها إلى الحبشة لفتح أرض جديدة للدعوة في حالة استيلاء الفرس على الحجاز<sup>٢</sup>. وفي مرة ثانية هدده عامر بن الطفيل بعد أن رفض إعطاءه السلطة من بعده بقوله [أليست لي لأملأنها عليك خيلاً ورجالاً] ودعا الرسول صلى الله عليه وسلم على عامر بن الطفيل فمات بالطاعون<sup>٣</sup>. هذا بالإضافة إلى أن شأن الأمر [السلطة] كان من ضمن شروط البيعة للإسلام لقول الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة بن الصامت [[وأن لا ننازع الأمر أهله]] وأهله معلومين وهم جمهور المسلمين لأن الضمير [هم] في بينهم في آية الشورى يعني كلهم.

ومن بعد الرسول صلى الله عليه وسلم كان شأن الأمر [السلطة] في الإسلام واضحاً للصحابة رضي الله عنهم، فنجد الخليفة أبا بكر الصديق رضي الله عنه يستشير الناس في تولي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله " أترضون بمن استخلفت عليكم، فإنني لم أستخلف عليكم ذا قرابة ". وفي خطبة لعمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: " فأيما رجل بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فإنهما تغرة يجب أن يقتلا "<sup>٤</sup>. وجاء في انتخاب أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه شاور الناس ثلاث ليالٍ ثم جعلها له. وحين أصيب أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام شاوره الناس في تولي ابنه الحسن فصدرت منه بيضاء نقية: " ما أمركم ولا أنهاكم ". وتعتبر فتوى الإمام مالك بن أنس " إنما بايعتم مكرهين وليس على مكره يمين "<sup>٥</sup> بين عصا وجزرة المنصور فتوى غير مجروحة. وقال الشيخ محمد الغزالي في عدم إلزامية الشورى " قول باطل ولا أدري من أين جاء "<sup>٦</sup>.

كل هذه الأقوال والأفعال من الرسول صلى الله عليه وسلم ومن أفراد مجتمعه الذي تربي على يديه ومن التابعين وتابعي التابعين يجعل من الشورى

<sup>١</sup> ابن هشام

<sup>٢</sup> د. جعفر مرغني، إذاعة أمدرمان

<sup>٣</sup> طبقات ابن سعد

<sup>٤</sup> المال والنحل للشهرستاني

<sup>٥</sup> ابن الأثير

<sup>٦</sup> مجلة الأمة، قطر، رمضان ١٤٠٤

الواردة بنص الآية حكم الله القاطع في شأن الأمر [السلطة والحكم] في الإسلام ومدخله. وهذه العناية بالشورى لم تأت من فراغ وإنما لمجابهة قوانين حتمية تعمل في المجتمعات الإنسانية فالإسلام لم يكتفي بأن يأمر بالعدل والإحسان وإنما أمدنا بالآلية اللازمة للتنفيذ، وهي سلطة الجمهور على ولي الأمر المبايع، وكذلك لم يكتف الإسلام بإعلامنا بحتمية الصراع في المجتمعات الإنسانية كما وضح الدكتور مصطفى محمود وإنما فرض علينا الشورى لتفادي شر هذا الصراع على الجبهتين الداخلية والخارجية، وقانون الصراع كما هو ثابت في القرآن الكريم، أثبتته العلم الحديث وأثبت ضرره مما دعا مؤلفو [أسس الماركسية لينينية] للقول في مسألة تطور المادة عبر صراعتها الذاتي: " يجب أن لا يفهم هذا الأمر فهماً مبالغاً في بساطته، إن الصراع بين الأضداد بمعناه الحرفي المباشر يحدث في المجتمعات الإنسانية " وقولهم في ضرر الصراع: " من المسلم به أن كل شخص مقود في أعماله ببواعث خاصة لغايات خاصة... ثم أنه حتى المعرفة السطحية بالتاريخ تكشف عن أن غايات ومصالح مختلف الناس وبالتالي أفعالهم قد تصادمت دائماً وأن النتيجة النهائية لهذا التصادم كثيراً ما تختلف اختلافاً بيناً عما كان يهدف إليه أي شخص بعينه أسهم فيه " <sup>1</sup>.

ومن هنا ندرك أن الانكفاء على التراث السياسي للسابقين خطر على الدعوة والدعاة فالصراع متجدد كماً وكيفاً وحكم الله قد أطلق شأن الأمر [السلطة] شورى بين المسلمين فريضة ونعمة من عند الله سبحانه وتعالى بلا قيد أو شرط.. فلو قررت الشورى أن تكون الحكومة الإسلامية الإلكترونية بالكامل فهذه هي السنة وعلى الجميع الانصياع والطاعة، فصفة الأمر [الحكم] في الإسلام هي مرونة في اتخاذ القرار مع قوة في الطاعة والتطبيق، لأن المسلمين لم ولن يعيشوا في جزر معزولة، وهل حين دب الضعف إليهم لمفارقتهم الشورى وضياع كيانهم السياسي تركوا في حالهم؟.. ليراجع المغالط التاريخ.

وختاماً أقولها: إن الشورى هي حكم الله في كل شأن الأمر [السلطة والحكم] في الإسلام بنص الآية وأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم

<sup>1</sup>/أسس الاشتراكية العربية الحديثة، د. عصمت سيف الدولة

وصحابته رضي الله عنهم وهي نعمة لا تحصى لأنها من نعم الله سبحانه وتعالى، وقد أخذها الغرب من الإسلام و بها سبق برغم كفره، وخالفناها بغياً بيننا فاندحرننا برغم إسلامنا، وهو حكم مستحق لأن نعمة الله لا تنافس، فالشورى نعمة إلهية، وفريضة دينية، وضرورة حتمية، ومن حقوق المسلمين، وصانعة لكيان سياسي يمكن الانتماء إليه، فهي السبيل الوحيد لدستور متفق عليه وقيام دولة مسلمين بحق، والمغالي خالط تبر أحكام القضاء في الإسلام بتراب الدكتاتورية والتسلط والاستبداد، إنما يقدم أمته لعدوها في طبق من ذهب. أترانا نفيق أم هي صرخة في واد؟.

والله ولي التوفيق

محمد مكي عثمان أزرق

[www.islamshoora.com](http://www.islamshoora.com)